

I- تعريف : التاريخ بالمعنى العام هو دراسة الماضي، أما معناه الخاص، فهو البحث في أحوال البشر الماضية.

إن تاريخ الإنسان، يبحث في أحوال البشر الماضية، و وقائعهم، أو حوادثهم، و ظواهر حياتهم.

و قد عرف ابن خلدون التاريخ بقوله: " إنه خبر عن الاجتماع الإنساني، الذي هو عمران العالم، و ما يعرض لطبيعة هذا العمران من الأحوال، مثل التوحش و التأنس، و العصبية، و أصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، و ما ينشأ عن ذلك من الملك و الدول و مراتبها، و ما ينتحله البشر بأعمالهم و مساعيهم من الكسب و المعاش و العلوم و الصنائع، و سائر ما

يحدث في ذلك العمران (أي المجتمع) بطبيعته من الأحوال."

و معنى هذا التعريف أن التاريخ، لا يقتصر على دراسة الحروب و الحوادث الماضية، بما فيها من أحوال الحكومات و الحكام و الدول، بل إنه يبحث في جميع ظواهر الحياة الماضية، سواء كانت سياسية أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو كانت فنية أو فكرية أو دينية.

II - الحوادث التاريخية :

الحادثة التاريخية أو الظاهرة، هي ظاهرة اجتماعية. و ليست كل حادثة بشرية حادثة تاريخية، لأن الحوادث الفردية لا تذكر في التاريخ، إلا إذا كان صاحبها من عظماء الناس، الذين أثروا في تاريخ البشر تاريخا كبيرا و عميقا. و بذلك تصبح تأثيراتهم هي عبارة عن حوادث اجتماعية، و ليست فردية إلا على سبيل الاستثناء.

و مثل هذا التأثير الفردي المتميز إنما يكون على العموم في حالتين:

- أ- إذا أثرت أفعال هذا الشخص الاستثنائي في مجموعة من الناس، فاتخذوه قدوة لهم و قلدوه، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى مشاهير العلم و الفن و الأدب، و الدين و الصناعة و ما شابه ذلك...
- ب- إذا كان الشخص من الحكام السياسيين، صاحب سلطة، يصدر الأوامر، و يقود الناس، و مثال ذلك رؤساء الدول و قادة الجيوش، و الزعماء الدينيون، و غيرهم من القادة في مختلف المجالات.

الحدث التاريخي جزئي :

حوادث التاريخ على عكس الحوادث الجماعية، حوادث جزئية، أي أنها مقيدة

بالزمان و المكان، بينما الحوادث الاجتماعية ، فهي حوادث عامة، أي لا تقتيد بزمان و مكان محددين. و معنى هذا أن الحادثة التاريخية إذا لم تكن محددة بزمان و مكان معلومين، فإنها تفقد صفتها التاريخية، و لا يمكن أن تعتبر من هذا النوع من الحوادث.

و مثال ذلك فإن التاريخ لا يبحث في الثورة باعتبارها ظاهرة سياسية عامة يمكن أن تتكرر في أي ظرف، و إنما يبحث في ثورة معينة مقيدة بزمان و مكان معينين، كالثورة الجزائرية التي اندلعت في الوطن الجزائري، في الأول من نوفمبر، عام 1954 ميلادي، و التي أدت إلى استقلال الجزائر. اما الثورة كظاهرة عامة يمكن أن تتكرر، فتلك ظاهرة اجتماعية يختص بدراستها علم الاجتماع وفقا لمنهجيته الخاصة في البحث.

نستنتج مما سبق أن التاريخ يختلف عن العلوم التجريبية و غيرها بموضوعه و منهجه، فهو لا يعتمد على الدليل العقلي المحض، كما يحدث في الرياضيات، و لا على التجربة و الملاحظة المباشرة، كما هو الحال في العلوم التجريبية.

III- منهج علم التاريخ

المنهج تابع للموضوع، و لما كان موضوع التاريخ مختلفا عن موضوعات غيره من العلوم، و جب أن يكون منهجه كذلك مختلفا عن بقية المناهج الأخرى، و مقتصر على موضوع علم التاريخ. و قد ذكرنا من قبل أن العلم التجريبي، يقوم على الملاحظة المباشرة، التي لا تحتاج إلى إثبات الحادث أو إنكاره، في حين أن علم التاريخ مبني على الوثائق، مما يعني أن علم التاريخ يحتاج إلى إثبات الحادث التاريخي، و إلى نقد الوثائق و الآثار و الأخبار التي تبرهن على وجود هذا الحدث في الماضي. و تأسيسا على خصوصيات التاريخ المنهجية، فإن البحث في

موضوعه، يتم بالاعتماد على مراحل ثلاثة كبرى هي :1- جمع الوثائق و الآثار 2- نقد الوثائق و الآثار 3- التحليل و التفسير. و يطلق على جمع الوثائق و نقدها مصطلح التحليل التاريخي، و يطلق على التحليل و التفسير مصطلح التركيب التاريخي.

1- مرحلة جمع الوثائق و الآثار

هذه هي نقطة البداية لأي بحث في التاريخ، و لذلك قيل : إذا لم تكن هناك وثائق، فليس ثمة تاريخ". فما هي هذه الوثائق؟
ليس المقصود بالوثائق الآثار المكتوبة فقط، بل إن ما تشمله كلمة وثائق تاريخية و آثار هو أشياء كثيرة، منها : الرسائل و النقود و الأوسمة و الألبسة و السجلات الرسمية و الوثائق السياسية، و الإحصاءات و الحسابات، و الآلات و الأدوات، و حتى المباني و الروايات الأدبية و الأشعار و مختلف الآثار الأدبية و الفنية، ذات الصلة بالحادث محل الدراسة، و كل الكتابات مهما كان موضوعها، و كذلك آثار الأعمال، التي يمكن أن تكون ذات علاقة بالحادث موضع الدراسة، على أساس فائدته الكبيرة أو الصغيرة في إثبات وجود الحادث، و في وصفه و تجسيده و تعليقه و تفسيره. و بصفة عامة، فإن المقصود بالوثائق هو الآثار المختلفة التي تركتها تجارب الأجيال الماضية ، و هي آثار مادية أو مكتوبة معرضة للتلف من قبل الحوادث الطبيعية أو الإنسانية، التي قد تمحوها محوا أو تشوهها، و تجعل الاستفادة منها ضئيلة، و قد تكون مضللة نتيجة التشويه الذي لحق بها. و حتى عندما تظل سليمة و مختفية، فإن الحقبه التاريخية التي تنتمي إليها، تظل شبه مجهولة، أو معروفة بطريقة

غير صحيحة أو غامضة، إلى أن يتم اكتشاف تلك الوثائق، التي تصحح تاريخ الفترة الزمنية التي تنتمي إليها كليا أو جزئيا، حسب أهميتها، و مدى شموليتها في الدلالة على تلك الفترة.

أطلق المؤرخون على الأزمنة القديمة مصطلح " ما قبل التاريخ "، حيث كان الإنسان القديم يجهل الكتابة، فلا يدون الأخبار، و لذلك لم يصلنا من أخبار ذلك العهد و آثاره سوى القليل. و من هذا القليل نجد الآثار المادية ، كالمقابر و ما فيها، و الكهوف و ما تشتمل عليه من نقوش و رسومات، و أدوات و أسلحة. و من هذه الآثار القليلة ما هو معنوي مثل العادات و الطقوس و المعتقدات و الخرافات و الأساطير. و يستند علماء ما قبل التاريخ، في تفسير الوثائق و تحليل الحوادث إلى فرضية اجتماعية، و هي أن عقول القبائل البدائية المتوحشة في الحاضر، شبيهة بعقول البدائيين الذين عاشوا عهود ما قبل التاريخ، فهم يستعملون أدوات مشابهة لأدوات القبائل البدائية الحالية، كما أنهم لهم نفس الأسلحة و نفس العادات، و بشكل عام فإن حياة الإنسان البدائي الأول، في نظر علماء الاجتماع، شبيهة بحياة الإنسان البدائي في الحاضر، حيث لا زالت توجد قبائل بدائية في مناطق شتى من العالم، تعيش كما كان الإنسان البدائي في عصور ما قبل التاريخ.

غير أن هذه الفرضية تعرضت إلى نقد بعض العلماء، الذين شككوا في تشابه ذهنية الإنسان الأول، إنسان ما قبل التاريخ، و حياة و ذهنية الإنسان البدائي الحالي. مما يبين صعوبة تحليل و تفسير، بل و إثبات حوادث ما قبل التاريخ، و ذلك بسبب ندرة الوثائق، و التي هي عبارة عن

آثار مادية محدودة و قليلة في الغالب، الأمر الذي يجعلنا عاجزين عن التأكد من حوادث ما قبل التاريخ، و كل ما يمكن الوصول إليه عن ذلك العهد، هو معرفة غامضة لبعض الأحوال الحضارية.

أما العهود الأخرى، التي أتت بعد ذلك، و التي يمكن وصفها بالعهود التاريخية حيث تتوفر الوثائق المكتوبة و المادية بكل أنواعها و أصنافها، و لو كانت تختلف من حيث الوفرة و الجودة، من مرحلة تاريخية إلى أخرى، و من مكان إلى آخر، إلا أنها على العموم كافية لإثبات الحوادث التاريخية، و لتعليلها و تفسيرها. و قد أحدثت الدول المتاحف لحفظ الآثار و الوثائق المادية، و أنشأت مخازن الكتب لحفظ الوثائق و الآثار المكتوبة و المصورة و المنقوشة، و وضعت لها فهارس منظمة، و خلاصات مبوبة و مرتبة.

2- مرحلة نقد الوثائق

المقصود بالوثائق، مجموعة الآثار المادية و المعنوية المتخلفة عن الحادثة التاريخية محل الدراسات و البحث، حيث إن الدارس يعتمد إلى نقدها، بعد أن انتهى من جمعها، و لذلك تعتبر هذه المرحلة الثانية، مرحلة النقد و التحليل للوثائق المتنوعة و المختلفة، التي أمكن العثور عليها و جمعها.

و يعني النقد و التحليل للوثائق الفحص و التثبت، و التأكد من كونها أصلية، و الاطمئنان إلى أنها ليست مزورة أو مغشوشة، و أنها بالتالي صحيحة و حقيقية و أصلية و مطابقة للواقع. و عملية النقد هذه تتفرع إلى نوعين: نقد الآثار و نقد الروايات.

أ- نقد الآثار: و ينقسم هذا النوع من النقد هو الآخر إلى قسمين:

أ-1- النقد الخارجي: و يهدف إلى إثبات صحة الوثائق من الخارج، و هو أيضا قسمان: نقد الأصالة و نقد التحقيق.

أ-1-1- ففي نقد الأصالة، يعتمد المؤرخ كذلك على دليل داخلي و دليل خارجي على أصالة الوثيقة، و كونها بريئة من الدس و التزوير. في الدليل الخارجي، يبحث المؤرخ عن الوثيقة في النصوص التاريخية الأخرى القديمة فإذا تحدثت عنها تلك النصوص، و خاصة إذا تكرر ذلك الحديث في كثير من النصوص القديمة، فإنه دليل خارجي على أن الوثيقة صحيحة.

أما في الدليل الداخلي، يكون البحث في الوثيقة نفسها، أي في مكوناتها و صفاتها، مثل الورق و الحبر و الخط و اللغة و الأسلوب و الخاتم، و ذلك للتأكد من مشابهتها أو مخالفتها لطرق الكتابة الإدارية أو غيرها في العصر

الذي تنتسب إليه.

هذا، و يعتمد المؤرخ في نقد الأصالة على ما يسمى بالعلوم المساعدة، و منها علم تاريخ اللغة، و علم الخط و علم الكيمياء.

أ-1-2- أما نقد التحقيق، فالغاية منه هي دراسة الوثيقة و ردها إلى حالتها الأولى، إن كانت نصا مكتوبا، أي إلى الحالة التي تركها عليها صاحبها. و إذا أمكن العثور على النص الأصلي، فإنه يجب نشره كما هو بحروفه و أخطائه. و إذا كان منقولا عن نسخة أصلية مفقودة، و جب التدقيق فيه بما في ذلك أحوال عصره، و التعريف الكافي بمؤلفه و

شيوخه و معاصريه مما لهم مساهمات ذات صلة بالحادث التاريخي محل الدراسة و البحث. و إذا وجدت عدة نسخ من الوثيقة، و جب على المؤرخ المقارنة بينها و مقابلتها، و اختيار الأصلح منها. أما أسباب تزوير الوثائق فهي كثيرة، منها الجهل إذا كان واضع الوثيقة أو ناقلها عن غيره محدود العلم و الاطلاع. و من أسباب التزوير كذلك، الوقوع في الأوهام و الأخطاء غير المقصودة، و هي ناشئة كذلك عن ضعف النباهة و ضحالة العلم لدى الناقل، حيث يمكن أن يخطئ الفهم أو القراءة، فيحرف الكلم عن مواضعه، و ينقل ما قرأه خطأ إلى النص المنقول، الذي يتولى نقله عن الأصل، أو عن نسخة أخرى قديمة، إلى غير هذا من الأسباب المؤدية إلى ظهور وثائق مزورة سهوا و غفلة و جهلا، أو عن عمد و إصرار و قصد، له مآرب أخرى نفعية أو سياسية أو مذهبية، و ما شابه ذلك من أسباب الدس و الغش و التزوير، الناشئة عموما عن الجهل أو التعصب بأنواعها البغيضة كلها. و هذا يفرض على المؤرخ ضرورة مقابلة نسخ الوثيقة ببعضها، فإذا وجد مثلا أن الأخطاء واحدة في عدد من النسخ، استنتج من ذلك أن تلك النسخ الموحدة الأخطاء، منقولة عن بعضها. كما ينبغي على المؤرخ في سياق النقد الخارجي، إن يبحث عن المؤلف إن كان مجهولا ، فقد يهتدي إلى اسمه عن طريق النقد المعمق للوثيقة، و مقارنتها بغيرها من الوثائق. أما إن كان اسم المؤلف للوثيقة معلوما، فإن على المؤرخ أن يدقق البحث عن مدى صدق هذا المؤلف، و عن كفاءته العلمية و عن ظروف معاشته و علاقته بالحادث المدروس و هل اعتمد في وثيقته على مشاهدته

الشخصية، أم على روايات الآخرين؟ و هل كانت له صلة زمانية بالحدث، أي أنه وقع في فترة حياته، أو لم يعيشه و إنما اعتمد على روايات غيره، ممن عايشوا الحادث، أو نقلوا هم الآخرون عن غيرهم؟ كذلك يجب على المؤرخ أن يتأكد من أن الاسم الموضوع على الوثيقة هو لمؤلفها حقا، أو أنه لشخص آخر وضعه المؤلف الأصلي على الوثيقة لسبب من الأسباب.

ب- النقد الداخلي:

يكفي المؤرخ بالتمييز بين الوثائق الصحيحة و الوثائق الكاذبة عند قيامه بالنقد الخارجي. أما النقد الداخلي، فيعني تفسير ظاهر النص و معناه الحرفي، و إدراك المعنى الحقيقي للوثيقة، و معرفة غرض المؤلف من وضعها. و لهذا وجب على المؤرخ أن يتقن اللغة التي كتبت بها الوثيقة، و يتمكن من أسرارها و أساليبها، و يطالع على تطور ألفاظها و مصطلحاتها. و لأن كل كاتب معروف بأسلوبه الخاص، و طريقتة في التعبير، وجب على المؤرخ أن يعرف ذلك بدقة لدى كاتب الوثيقة، و عليه أن يعتمد إلى التأويل إن وجد لدى المؤلف غموضا أو نقصا أو اختلافا مع غيره من الرواة ليصل إلى غرض المؤلف الحقيقي، و يدرك قصده من ذلك الاختلاف ، و هل هو على صواب أم أنه هو المخطيء سهوا أو قصدا؟ و هكذا، فعندما يتم النقد الداخلي و الخارجي، يكون النقد التحليلي قد تم بهما و هي العملية التي يطلق عليها ابن خلدون اسم " التمحيص ". و هو لا يتم إلا إذا كان المؤرخ واسع الثقافة، و متمكنا من العلوم المساعدة.

3- مرحلة التركيب التاريخي

و هي أهم مرحلة في المنهج التاريخي، و تنقسم إلى قسمين هما: التنظيم - التحليل و التعليل.

3-1 تنظيم الأحداث التاريخية:

تتم عملية التركيب بجمع عناصر التحليل المختلفة و ترتيبها و تنسيقها، بحيث يؤلف المؤرخ منها صورة كلية واضحة، مشابهة للصورة التي تكونت في ذهن شهود العيان عند وقوع الحادث التاريخي أول مرة، و الذي لن يتكرر كما هو معروف، في طبيعة هذا النوع من الحوادث. و يعتمد المؤرخ في هذا التركيب على الخيال، بحيث يرتب الحوادث على غرار ما يحصل في زمانه، لأن الماضي أشبه بالحاضر، كما يشبه الماء الماء، حسب قول ابن خلدون الشهير. كذلك يعتمد المؤرخ على الترتيب الزمني للحوادث، و يجمعها حسب تشابه طبائعها، فيكون بذلك مثلاً : التاريخ السياسي، و التاريخ الاقتصادي، و التاريخ الثقافي، و التاريخ الديني، و هذا ضمن العهد الواحد، أو ضمن الفترة الزمنية الواحدة. أما إذا وجد المؤرخ فجوات كبيرة أو صغيرة لا يملك عنها وثائق، لجأ على ملئها بالاجتهاد العقلي المنطقي الذي يسمح بإتمام النقص، و لو إلى حين اكتشاف الوثائق التي تملأ تلك الفجوات، أو ظهور اجتهادات أهم و أصح

3-2- التحليل و التعليل للحوادث التاريخية:

بعد بناء الحوادث التاريخية، يعمد المؤرخ إلى تفسيرها و تعليلها، حيث إن بنيتها التي اكتشفها، تقود بطبيعتها إلى معرفة أسبابها و مكوناتها، و في هذا السياق نجد تساؤل المؤرخين عن أسباب الحوادث، مثل بحثهم عن أسباب نشوء الحضارات و الدول، و أسباب ضعفها و تدهورها و سقوطها. يقول ابن خلدون : " التاريخ... لا يزيد عن أخبار الأيام و الدول، و السوابق من القرون الأولى، تنمى فيها الأقوال، و تضرب فيها الأمثال... و تؤدي لنا شأن الخليفة كيف تقلبت بها الأحوال، و اتسع للدول فيها النطاق و المجال، و عمروا بها الأرض حتى نادى بهم الارتحال، و حان منهم الزوال".

ثم يضيف في مكان آخر من "المقدمة" واصفا التاريخ : " و في باطنه نظر و تحقيق، و تعليل للكائنات و مبادئها دقيق و علم بكيفيات الوقائع و أسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة و عريق، و جدير بأن يعد في علومها و خليق".

و العلة ، أو السبب في التاريخ، تقابل القانون في العلم التجريبي، حيث مراحل البحث و المنهج هي، الملاحظة، و الفرضية، و التجربة، و النتيجة هي القانون. في حين أن مراحل البحث و المنهج في التاريخ هي جمع الحوادث، و تحليلها و تركيبها، و هي مراحل تتميز عن مراحل المنهج التجريبي، فقد حاول المؤرخون تعويض التجربة بالمقارنة بين الحوادث المتشابهة في مجتمعات و ظروف مختلفة ، لعلمهم يصلون إلى أسباب واحدة لتلك الحوادث، كما يصل العلماء التجريبيون إلى نفس

القانون الذي يحكم العلاقات بين نفس الظواهر، غير أن المؤرخين لم يعثروا على نفس الأسباب للحوادث المتشابهة، لأنهم يعتمدون على أحوال نظرية، أو لأن التشابه كما يبدو لهم هو مجرد تشابه ظاهري بين الحوادث. غير أن هذا لا يغني عن التفسير السببي للحوادث التاريخية، إذ لا يمكن وضع تاريخ مرحلة معينة من تاريخ مجتمع معين، إلا بذكر أسباب حوادث تلك المرحلة، وهذا أمر لا يمكن الوصول إليه إلا باعتماد مبدأ السببية كمسلمة لا مفر منها، وهذا المبدأ نظري لا بد من الأخذ به، وذلك كما هو الشأن لدى العالم التجريبي الذي يتعين عليه الاعتقاد و التسليم ضرورة بمبدأ الحتمية القاضي بأن نفس الأسباب تؤدي دائما إلى نفس النتائج. فمن غير التسليم بهذا المبدأ النظري، لا يمكن للعلم التجريبي أن يقوم، و نفس الشيء بالنسبة للتاريخ الذي يتعذر عليه أن يقوم بغير التسليم بمبدأ السببية . غير أنها هنا لا تتخذ طابع الحتمية كما هو الحال في العلوم التجريبية. فالحتمية هنا غير صحيحة لأن الاعتبارات الإنسانية تتدخل، عكس العلوم المادية التجريبية، الوضعية الموضوعية، البعيدة عن الاعتبارات الذاتية الإنسانية، مما يسمح للأسباب المعينة، أن تحدث دائما نفس النتائج، أما في التاريخ، فإن الأسباب ضرورية للحوادث، غير أن نتائجها قد لا تكون واحدة، فنفس السبب قد يؤدي إلى نتائج مغايرة، عندما يختلف الزمان والمكان. وهذا هو الفرق الجوهرى بين مبدأ السببية في التاريخ، ومبدأ الحتمية في العلوم التجريبية، كلاهما ضروري لقيام العلم، وكلاهما نظري، غير أن نتائجهما تختلف، فهي واحدة في العلم التجريبي، و غير واحدة بالضرورة في التاريخ. ولهذا وجب على المؤرخ الاحتياط

والتدقيق، قبل التصريح بأسباب الحوادث، ولا بد له أن يعتمد على التمثيل، أي أن يعود إلى الماضي للبحث عما إذا كانت أسباب الحوادث التي وجدها، قد كانت في الماضي أسبابا لحوادث متشابهة، غير أن طريقة التمثيل هذه، وإن كانت ضرورية، إلا أنها لا تمنع من الخطأ، فقد رأينا أن أسباب الحوادث المتشابهة، قد لا تكون واحدة، عندما تختلف في الزمان والمكان. وإذن فالتمثيل مفيد في معرفة الأسباب، لكنه غير كاف، وغير يقيني. وقد قيل: "إن عادات المجتمعات القديمة واعتقاداتها، وكيفيات تفكيرها، تختلف تمام الاختلاف عن عاداتنا واعتقاداتنا، وكيفيات تفكيرنا". وإذن فالتمثيل لا يؤدي إلا إلى الظن أو الاحتمال، ولهذا فإن التعليل في التاريخ، يبقى جزئيا، أي أنه عبارة عن تعليل حادث جزئي، بحادث جزئي آخر، كتعليل الثورة الجزائرية مثلا بالاستعمار، أي أن حادثة الاستعمار، أو ظاهرة الاستعمار، هي سبب حادثة أو ظاهرة الثورة، لكن هذا ليس قانونا عاما، بل هذه وضعية ارتباط سببي، بين حادثتين جزئيتين واقعيتين وموضوعيتين، وهو ما يستطيع المؤرخ بلوغه بصفة علمية، فإذا أراد أن يتجاوز التعليل الجزئي إلى التعليل الكلي الذي يستند إلى مبدأ عام، يصلح للانتقال من مستوى الجزئي الخاص إلى مستوى الكلي العام، وجب عليه حينئذ أن يلجأ إلى مستوى نظري، يجده في علم الاجتماع وفي فلسفة التاريخ بحالة واقعية أخرى، فالثورة الجزائرية سببها الاستعمار الفرنسي، أما كون الثورة سببها الاستعمار، فهو مبدأ عام، لا يمكن للمؤرخ أن يعتمد عليه، إلا إذا لجأ إلى علم الاجتماع، أو فلسفة التاريخ، لبحث فيها عما يساعده عن الانتقال من المستوى الواقعي الموضوعي،

إلى المستوى النظري التجريدي، وفي هذه الحالة، فإنه يخرج عن ميدان التاريخ إلى ميدان علم الاجتماع أو فلسفة التاريخ، وبالتالي يخرج عن العلم، وهو ما لا ينبغي له، فالمؤرخ لا يبرح الوقائع الجزئية، حيث إن الرابطة السببية الموضوعية في التاريخ، لا تتجاوز بأي حال من الأحوال المستوى الجزئي المعين، الذي تسبب في حادث جزئي معين آخر، وهذا على عكس ما يحدث في العلوم التجريبية المادية، التي تعتمد على مبدأ نظري عام، هو مبدأ الحتمية، ففسف الأسباب في مجالها تؤدي دوماً إلى نفس النتائج.

وما دامت حدود التاريخ الموضوعية، لا تسمح سوى بالتعليل الجزئي للحوادث، فلم يبق للمؤرخ إلا اللجوء لعلم الاجتماع والتضلع فيه، من أجل الوصول إلى فهم الماضي وتفسيره. ولذلك قيل: "إن علم الاجتماع، يضع القوانين الاجتماعية العامة، وعلم التاريخ يطبقها في تفسير الوقائع الاجتماعية". وبهذا الخروج الضروري عن الموضوعية، من أجل تفسير الحوادث، يوصف التاريخ بأنه علم من حيث منهجه، وشروط بحثه، ولكنه ليس كذلك من حيث حقائقه الكلية، حيث أن هذا الجانب النظري، هو من طبيعة فلسفية، أي فلسفة التاريخ، وهذا هو سبب ذهاب بعضهم إلى القول بأن التاريخ احتمالي وطني، ولا يمكن أن يتوصل إلى اليقين. حتى أن بعضهم ادعى بأنه كلما كانت الروايات التاريخية أقدم، كان التصديق بها أقل. غير أن الأقوال، لا تثبت أمام النقد، إذ أن بناء الحوادث التاريخية، لا يعتمد فقط على الروايات، بل يتأسس كذلك على الوثائق المكتوبة والآثار المادية، التي يمكن الرجوع إليها في كثير من الأحوال، حيث إنها

تظل باقية لقرون طويلة، كما هو معروف عن الأدوات التي استعملتها أقوام بدائية، في العهود الأولى من التاريخ، أو فيما قبل التاريخ، والتي لازالت موجودة حتى الآن، ثم إن النقد التاريخي كفيل بحماية التاريخ من الأخطاء التي قد يقع فيها المؤرخون السطحون، فإن اليقين التاريخي سوف يزداد وينمو بتطور علم التاريخ ذاته، واقتربه أكثر من الموضوعية، وما من شك في أن معرفتنا اليوم بتاريخ العهود القديمة، هي أفضل وأدق بكثير من معرفة أهلها بسابقيهم، فمعرفتنا اليوم مثلا بتاريخ الصين، هي أفضل وأوضح بكثير من معرفة الرومان به، وذلك لأن ذاكرتنا الآن أقوى من ذاكرة الرومان، بسبب الوسائل المتطورة التي لدينا، ولم تكن لديهم، كما أن معرفتنا بما قبل التاريخ أفضل من معرفتهم، لنفس الأسباب، وسوف تأتي أجيال تكون معرفتها أدق وأرقى من معارفنا التاريخية، وتلك هي سنة التطور المستمر في المعرفة، وهكذا فإن التاريخ الذي هو — كما يقال — ذاكرة الشعوب، سوف يواصل تطوره نحو اليقين والدقة، وبالتالي ستظل ذاكرة الشعوب ماضية في درب التطور، لتكون أقوى إلى أبد الأبد، مما سوف يؤدي حتما إلى تطور هائل في الحياة الاجتماعية والحضارية للبشرية.

استنتاج:

1 - التاريخ واحد من العلوم الإنسانية، يبحث في أحوال البشر الماضية.

2 - الحادث التاريخي فريد في الزمان والمكان، لا يتكرر، وهو غير قابل للملاحظة المباشرة، فلا يعرف إلا عن طريق آثاره المختلفة، وما يروى عنه من روايات، بعد دراستها بكل دقة ممكنة.

3 - منهج علم التاريخ الخاص به يتراوح بين الموضوعية والذاتية، كما هو الأمر في العلوم الإنسانية عموماً، على ما بينها من اختلاف طبيعي.

4 - المرحلة الأساسية الأولى في علم التاريخ، هي بناء الحادثة التاريخية، وذلك لا يكون إلا بجمع الوثائق والآثار الموجودة عن الحادثة وإخضاعها للدراسة والنقد والتدقيق، لنصل في النهاية إلى بناء الحادثة التاريخية بالقدر الممكن من الموضوعية، والمطابقة للواقع، وللواقع كما حدثت في الزمان والمكان.

5- عندما يتم للمؤرخ بناء الحوادث المكونة لتاريخ فترة معينة، يعتمد إلى المرحلة الثانية من التاريخ، وهي ترتيب هذه الحوادث والتنسيق بينها، ليأخذ كل منها مكانه في المنظر العام، أو النسيج العام المنسجم للفترة التاريخية محل البحث والتكوين.

6 - المرحلة الأساسية الثالثة في البحث التاريخي هي التعليل، لكن التعليل في التاريخ جزئي، أي أن الحادث الجزئي هو سبب حادث جزئي آخر، ولا وجود لمبدأ سببي عام ونظري، تخضع له كل حوادث التاريخ،

كما هو الأمر في الحوادث الطبيعية، حيث تخضع جميعها إلى مبدأ سببي نظري عام، هو مبدأ الحتمية، الذي يقضي بأن نفس الأسباب تؤدي ضرورة إلى نفس النتائج دوماً، وهو ما لا يكون صحيحاً في مجال التاريخ. وإذا كانت هذه الحالة، تجعل من التاريخ علماً موضوعياً، باعتبار الأسباب والمسببات فيه كلها حوادث جزئية، غير أنه في حاجة إلى المبادئ العامة، التي من غيرها، لا يمكن للعلم أن يكون علماً، وهو ما يجعل كبار المؤرخين، يلجئون إلى قوانين علم الاجتماع، أو مبادئه العامة ليعتمدها في تفسير وتعليل حوادث التاريخ، فإذا كانت الثورة الجزائرية حادثة تاريخية جزئية، تفسرها وتعللها حادثة تاريخية جزئية أخرى، هي الاستعمار الفرنسي، فإن علم الاجتماع يمكن أن يتجاوز الأسباب الجزئية إلى سبب نظري أو مبدئي عام، يجمع بين كل الثورات، وليكن مثلاً المس الخبير بكرامة الإنسان جراء الظلم الفظيع، والتعسف الشنيع.

7 – القيمة العلمية للتاريخ:

يظن بعض الناس أن التاريخ ليس جديراً بأن يسمى علماً، ويعتمدون في ذلك على الحجبتين الآتيتين:

أولاً: إن المؤرخ لا يلاحظ الظواهر أو الحوادث التي يدرسها ملاحظة مباشرة، وإنما يعتمد على الطريقة التقليدية أو غير المباشرة، وهي تلك التي تتلخص في السماع عن الآخرين والنقل عنهم، أو الأخذ عن بعض الوثائق التي دونها أشخاص شاهدوا هذه الظواهر أو الحوادث أو سمعوا بها.

إذن، فالفارق كبير بين التاريخ وبين العلوم الدقيقة، وإن كان ثمة وجه شبه بينه وبين أحد هذه العلوم، وهو علم طبقات الأرض الذي يدرس الطبقات المتتالية لسطح القشرة الأرضية. حيث إنه هو الآخر تاريخ، ولو اختلف موضوعه، غير أن الحوادث هناك مثلها هنا فريدة لا تتكرر طبيعياً أو صناعياً.

ثانياً: أما الحجة الثانية فتتلخص في أنه لا يحق لنا أن نطلق اسم العلم على أي بحث نظري إلا إذا أمكن استخدامه في التنبؤ بالمستقبل. ولا شك في أنه لا يمكن تحقيق هذا الشرط في التاريخ، إذ لا يدور بخلد أحد أن المؤرخ يهتدي إلى بعض القوانين التي تمكنه من التنبؤ بالحوادث قبل وقوعها. فإنا نعلم، عن طريق تجاربنا، أن الظواهر الإنسانية شديدة المرونة، وأن نصيب الأفراد في توجيهها ليس يسيراً، على عكس ما زعم "نوركايم" و مدرسته الاجتماعية.

كما نعلم أن بعض الحوادث الكبرى قد تنشأ عن بعض الأحداث العرضية التافهة، وأن وجود نفس الشروط لا يؤدي دائماً إلى وجود نفس الحوادث في التاريخ البشري.

وقد سبق أن رأينا بأن العلوم الإنسانية تستخدم العلاقات السببية على نطاق واسع نظراً لأن الظواهر التي تدرسها هذه العلوم ترجع، في التحليل الأخير إلى أفعال إنسانية تعبر عن إرادات إجتماعية أو فردية. وإذن فليس هناك من حرج على بعض المؤرخين، الذين لا يريدون البحث عن أسباب

الظواهر ونتائجها، عندما صدقوا ما زعمه علماء الاجتماع من أن العلم لا يبحث عن الأسباب وإنما يهدف إلى الكشف عن القوانين.

ولم ينتبهوا إلى أن بيان الأسباب هو الذي يمنح للتاريخ صفة العلم. وبتعبير أوضح، فالتاريخ لا يكون علما إلا إذا انتقل من الأسباب الجزئية

إلى الأسباب العامة، أو انتقل من الأولى إلى الثانية، وهذا معنى قول أرسطو عن العلم عامة، بأنه لا علم إلا بالكليات، وهذه الكليات لا وجود لها على أرض الواقع، وهذه مفارقة كبرى، فالعلم لا يكون علما، إلا إذا ارتفع عن الجزئيات، وعن الواقع، وبلغ المستوى النظري الكلي.

تطبيقات :

تطبيق 1

التبرير	المعنى الفلسفي	المعنى العلمي	الحادثة التاريخية
حادثة أو واقعة تاريخية، سجلها التاريخ بالاستناد إلى الوثائق والآثار المختلفة عنها.	التساؤل عن القيمة العلمية للمعلومات الموجودة عن هذه الحادثة.	دولة جزائرية، تركت آثارا، تثبت وجودها. السعي إلى فهم هذه الحادثة.	مملكة نوميديا
حادثة واقعية، توجد في سجل التاريخ، وتبقى الإحاطة بها متطورة، ما دام البحث مستمرا.	ما حقيقة المعرفة المتوفرة عن هذه الحادثة؟	السعي إلى فهم هذه الحادثة، بالبحث عن أسبابها، أو بمحاولة الفهم والتأويل.	الاحتلال الروماني للجزائر
الحادثة صحيحة، وثابتة علميا لتوفر الآثار والوثائق التي تثبت وجودها أما عن حقيقتها، فإنها تبقى متطورة، ما دام البحث التاريخي متواصلا.	ما مقدار الحقيقة، أو ما هي القيمة العلمية لتفسير، أو تأويل وفهم هذه الحادثة.	البحث عن الأسباب التاريخية لهذه الحادثة، أو تأويل الأحداث وفهمها.	الفتح الإسلامي للجزائر
		البحث عن أسباب الحادثة، أو تأويلها	استشهاد عقبة ابن نافع

		نافع، قرب بسكرة	وفهمها.
فتح حسان بن النعمان لجبل أوراس	البحث عن الأسباب لتفسير الحادثة، أو اللجوء لفهمها وتأويلها.	ما مقدار الحقيقة في الرواية التاريخية للحادثة؟	وقوع الحادثة ثابت، تدل عليه الوثائق والآثار و الروايات، أما مقدار الحقيقة، فيبقى متطورا، ما دام البحث جاريا.
الدولة الرّسّميّة بالجزائر	السعي لتفسير الحادثة باكتشاف أسبابها، أو الاكفاء مؤقتا بالفهم والتأويل.	ما نصيب الحقيقة فيما هو معروف عن الحادثة؟	قامت هذه الدولة حقا، بدليل وجود الآثار والوثائق والروايات عنها، وتبقى حقيقتها متطورة بتطور ما يفسرها عنه البحث المتواصل.
الدولة العبيدية بالجزائر	البحث عن أسباب الحادثة قصد تفسيرها، وإلا فليكن الفهم والتأويل مرحليا.	ما مقدار صحة المعلومات المتوفرة عن الحادثة؟	وقوع الحادثة لا جدال فيه، بسبب ما خلفته من وثائق وآثار وروايات، غير أن مقدار الحقيقة عنها يبقى متطورا، بتطور البحث التاريخي.
الدولة المرابطية بالجزائر	السعي إلى تفسير الحادثة بالبحث عن أسبابها، وإلا كان الفهم والتأويل	ما مقدار الحقيقة في المعلومات المتوفرة عن الحادثة؟	الحادثة ثابتة، بدليل وجود الآثار والوثائق والروايات المتبقية عنها، ويبقى البحث متوصلا قصد

بلوغ حقيقتها .		في انتظار إمكان التفسير .	
وجود الحادثة ثابت، بدليل ما تخلف عنها من آثار ووثائق وروايات. وتبقى معرفة حقيقتها متطورة، بتطور البحث التاريخي.	ما مقدار الحقيقة في المعلومات الموجودة عن الحادثة؟	السعي للعثور على أسباب الحادثة، أو فهمها وتأويلها.	الدولة الموحدية بالجزائر
الحادثة واقعية، بدليل الآثار والوثائق والروايات المختلفة عنها، وتبقى حقيقتها متطورة تبعا لتطور البحث في التاريخ.	ما مدى حقيقة المعلومات التاريخية عن هذه الحادثة؟	البحث عن تفسير الحادثة، باكتشاف أسبابها، أو السعي مؤقتا إلى الفهم والتأويل.	الدولة العثمانية بالجزائر

تطبيق رقم 2

التبرير	المعنى الفلسفي	المعنى العلمي	الحادثة التاريخية
وقوع الحادثة لا شك فيه، بدليل ما تخلف عنها من آثار ووثائق وروايات، بتطور البحث التاريخي.	ما نصيب الحقيقة من المعلومات التاريخية المتوفرة عن الحادثة؟	البحث عن أسباب الحادثة لتفسيرها، أو الفهم والتأويل مؤقتا.	الثورة الجزائرية
الحادثة موجودة، بدليل وجود آثار و روايات ووثائق، وتبقى المعرفة الدقيقة، بحقيقتها متطورة بتطور البحث التاريخي.	ما مبلغ الحقيقة في المعلومات الموجودة عن الحادثة؟	البحث عن تفسير الحادثة، باكتشاف أسبابها، أو الفهم والتأويل مؤقتا.	هجومات 20 أوت 1955
الحادثة وقعت، بدليل ما خلفته من آثار ووثائق وروايات، وتبقى معرفة حقيقتها متطورة، بتطور البحث في التاريخ.	هل المعلومات المتوفرة عن الحادثة صحيحة؟	تفسير الحادثة، بالبحث عن أسبابها، أو الفهم والتأويل في انتظار إمكان التفسير.	مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956
الحادثة ثابتة، بدليل ما تركته من آثار ووثائق وروايات، وتبقى معرفة حقيقتها متطورة، بتطور	ما مقدار الحقيقة في المعلومات التاريخية الموجودة عن	تفسير الحادثة باكتشاف أسبابها أو اللجوء إلى الفهم والتأويل	نشأة لجنة التنسيق والتنفيذ كقيادة عليا

للثورة	مؤقتا.	الحادثة؟	البحث في التاريخ.
نشأة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (البرلمان) أو المجلس التشريعي.	السعي إلى اكتشاف أسباب الحادثة، بغية تفسيرها، أو الفهم والتأويل مؤقتا.	ما هي نسبة الحقيقة في المعلومات المتوفرة عن الحادثة؟	الحادثة واقعية، أما معرفة حقيقتها فتبقى متطورة، بتطور علم التاريخ.
نشأة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.	السعي إلى تفسير الحادثة، باكتشاف أسبابها، أو الفهم والتأويل مؤقتا.	ما مقدار الحقيقة في المعلومات المتوفرة عن الحادثة؟	الحادثة واقعية، بدليل ما تركته من آثار ووثائق وروايات، وتبقى معرفة حقيقتها، أو تطور هذه المعرفة رهن تطور علم التاريخ.
استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962	تفسير الحادثة، يكون باكتشاف أسبابها، أو فهمها وتأويلها مؤقتا، في انتظار اكتشاف أسبابها.	ما نصيب المعلومات التاريخية المتوفرة عن الحادثة، من الحقيقة؟	الحادثة وقعت بالفعل، بدليل بقاياها من الآثار والوثائق والروايات، وتبقى معرفتها متطورة بتطور علم التاريخ وطرائق البحث فيه.

قمنا بانجاز التطبيقين السابقين، لإعطائك نماذج جاهزة للعمل، وعليك التدرّب في التطبيقات الثلاثة الآتية، ثم في التمارين، لتكتسب الكفاءة المطلوبة في هذا الموضوع، موضوع التاريخ.

تطبيق 3

التبرير	المعنى الفلسفي	المعنى العلمي	الحادثة التاريخية
			الدولة الحمادية في الجزائر
			الدولة الأغلبية في الجزائر
			دور ابن تومرت في دولة الموحدين
			دور عبد المؤمن بن علي في دولة الموحدين
			مقاومة الأمير عبد القادر للاحتلال الفرنسي
			تأسيس الأمير عبد القادر للدولة الجزائرية الحديثة
			الدولة الزيانية في الجزائر
			الدولة الحفصية في الجزائر
			الدولة الصنهاجية في الجزائر
			البدعوة سابقة عن الحضارة في رأي ابن خلدون

تطبيق 4

التبرير	المعنى الفلسفي	المعنى العلمي	الحادثة التاريخية
			نشأة الاتحاد الوطني للطلبة المسلمين الجزائريين
			نشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين
			إنشاء خط موريس المكهرب على الحدود
			إنشاء خط شمال المكهرب على الحدود.
			تقسيم الجزائر إلى مناطق في بداية الثورة.
			إطلاق اسم ولاية على المناطق السابقة.
			إنشاء مراكز التجمع لعزل المواطنين عن الثورة.
			إنشاء المناطق المحرمة لمحاصرة الثوار.
			تزود جيش التحرير بالسلاح عن طريق ما يغنم منه في المعارك
			التسلح عن طريق الحدود الشرقية والغربية وغيرها.

تطبيق 5

التبرير	المعنى الفلسفي	المعنى العلمي	الحادثة التاريخية
			معركة الجزائر الشهيرة
			التحاق الطلبة بالثورة، بعد الإضراب عن الدراسة.
			قضية الجزائر في الأمم المتحدة.
			تعاون الدول الشقيقة والصديقة مع الثورة.
			مفاوضات إيفيان
			محاولات فرنسا فصل الصحراء عن بقية التراب الوطني.
			التفجيرات الذرية الفرنسية في صحراء الجزائر.
			ممارسة فرنسا للتعذيب الشنيع، والاعتصاب، والإبادة الجماعية، والإعدام بدون سبب.
			بلغ عدد شهداء الثورة مليوناً، ونصف المليون.
			انتزاع الثورة الجزائرية لحق تقرير المصير، بعد ثورة شعبية عارمة، أنهكت الاستعمار الفرنسي.

أسئلة التقويم الذاتي

الموضوع الأول - تصميم مقالة فلسفية

قيل " إن الأحداث التي تحتوي عليها الوثائق، لا تكفي لإعطاء الصورة الدقيقة عن الحادثة، أو العصر الذي يؤرخ له، إذ تبقى دائما فراغات أو فجوات تاريخية مفقودة، يجب البحث عنها."

الموضوع الثاني- تحليل نص

اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران – العالم(1) وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال. مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض. وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها. وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع. وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال. ولما كان الكذب متطرقا للخبر بطبيعته(2) وله أسباب تقتضيه: فمنها التشيعات للآراء والمذاهب(3). فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمهيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه. وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة. وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على بصيرتها عن الانتقاد والتمهيص فتقع في قبول الكذب ونقله.

ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضا الثقة بالناقلين وتمهيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح(4). ومنها الذهول عن المقاصد. فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع(5).

وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب، ومنها توهم الصدق.

وهو كثير، وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة في الناقلين. ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما بداخلها من التلبيس والتصنع. فينقلها المخبر كما رآها، وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه.

ومنها تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجارة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، فتستفيض الأخبار بها على غير حقيقة فالنفوس مولعة بحب الثناء، والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة، وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها.

ومن الأسباب المقتضية له أيضا - وهي سابقة على جميع ما تقدم - الجهل بطبائع الأحوال في العمران (6). فإن كل حادث من الحوادث، ذاتا كان أو فعلا، لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله. فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك، في تمحيص الخبر، على تمييز الصدق من الكذب. وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض.

عبد الرحمن بن خلدون - المقدمة

جواب أسئلة التقويم الذاتي

الموضوع الأول - تصميم المقالة

— إن هذا الموضوع، يثير مشكلة في البحث العلمي في التاريخ، هي مشكلة ظهور الفجوات، بعد القيام بعمليات بناء الحوادث، ثم تركيب تاريخ فترة معينة، بتنسيق الحوادث وجمعها، وتركيبها بشكل متسلسل، غير أن هذه العملية تعرقلها فجوات أو فراغات تبقى قائمة بين بعض الحوادث، فهل هي موجودة فعلا؟

— بعد التفكير المعمق في الموضوع، يتضح لنا أن أنسب الطرق لمعالجة هذه المشكلة، وبالتالي بناء المقالة تصميميا وتحريرا، هي الطريقة الاستقصائية.

— الطريقة الاستقصائية، تشتمل على مراحل ثلاثة هي:

أ— وجود الشيء ب— طبيعة هذا الشيء ج— قيمة هذا الشيء

— لكن قبل الشروع في تطبيق خطوات الطريقة، ينبغي طرح المشكلة في المقدمة

I المقدمة: هل الفجوات التي تظهر كصعوبة عند القيام بعملية التركيب التاريخي، هي مشكلات حقيقية؟ أي أنها تكون عرقلة حقيقية لوضع تاريخ فترة معينة؟ وإذا كانت موجودة حقا، فهل بالإمكان التغلب عليها، والتمكن من كتابة تاريخ الحقبة التاريخية المقصودة؟

II التحليل:

أ- وجود الشيء: أي وجود الفجوات التاريخية.

— هذه الفجوات التاريخية موجودة فعلا.

— دليل وجودها، هو معاناة المؤرخين منها، عند قيامهم بوضع تايخ فترة، أو حقبة تاريخية معينة.

— بعد جمع الوثائق والآثار والروايات.

— بعد قيام المؤرخ بإعادة بناء الحوادث التاريخية.

— بعد القيام بالتركيب التاريخي، أي وضع تلك الحوادث في سلسلة مترابطة الحلقات.

— تظهر مشكلة الفجوات أو الفراغات.

— الفجوات هي عبارة عن فراغات بين الحوادث، أو هي حلقات مفقودة.

— هذه الفراغات ناتجة عن نقص في الوثائق والآثار والروايات.

— بحيث تبقى حوادث مجهولة، لا يوجد ما يدل عليها.

— لا يمكن تركيب تاريخ فترة معينة في هذه الحالة، أو يكون التركيب ناقصا.

— إذن الفجوات أو الفراغات التاريخية موجودة، وهي مشكلة حقيقية وعويصة، تقف في وجه قيام التاريخ كعلم دقيق.

ب — طبيعة الشيء: طبيعة هذه الفجوات أو الفراغات التاريخية.

— هي فترات زمنية لا توجد دلائل أو آثار عن الحوادث التي تمت فيها.

— هي فترات زمنية مجهولة الحوادث.

— هذه الحوادث موجودة افتراضاً، تعرقل التركيب التاريخي.
— يمكن استنتاج طبيعة تلك الحوادث بالاعتماد على الحوادث المجاورة.
— الحوادث السابقة واللاحقة للفجوات، تدل إلى حد كبير على طبيعتها.
— يفترض المؤرخ وجود حوادث معينة، يملأ بها تلك الفراغات.
— يعتمد المؤرخ في عملية افتراض وجود هذه الحوادث على خبرته، وعلى المنطق.

ج — قيمة الشيء: قيمة هذه الفراغات أو الفجوات التاريخية.

— تنقص هذه الفراغات من موضوعية علم التاريخ.
— يلجأ المؤرخ، من أجل تجاوز الفجوات، إلى خبرته، ودرأيته بالمنطق.
— هذه الدراية بطبيعة التاريخ، وبقواعد المنطق، لا تعوض الحوادث موضوعياً.
— تبقى هذه الفراغات مشكلة في وجه القيمة العلمية للتاريخ، إلى أن يتم التغلب عليها.

III الخاتمة:

— الفجوات التاريخية موجودة — الفجوات هي عبارة عن فراغات، تعرقل التركيب التاريخي.

— هذه الفجوات تنقص من القيمة الموضوعية لعلم التاريخ — يتم التركيب التاريخي عن طريق وضع حوادث افتراضية، يعتمد المؤرخ في وضعه على خبرته وعلى المنطق، في انتظار اكتشاف ما يدل على طبيعة تلك الحوادث.

الموضوع الثاني - تحليل النص

I- المقدمة: أ - التعريف بصاحب النص:

— عبد الرحمن بن خلدون (1332 – 1400م) مفكر عربي، وضع فلسفة التاريخ التي بناها على تتبع الحوادث والكشف عن عللها وعن قوانينها. وهو أول من بين بأن المنطق وحده لا يعطينا معرفة بالعالم لأن المنطق نظري بحت أي صوري في حين أنه لمعرفة الواقع يجب أن نعتمد على التجربة والمشاهدة.

ب - شرح المفردات:

العمران: الإجتماع الإنساني المنظم، أو المدنية.

التشيع: التحزب، أو الانتماء المتعصب إلى مذهب، أو طائفة، أو جنس أو عرق.

التعديل: هو التحقق والتثبت من عدالة الراوي وصدقه، وكونه محل ثقة.

التجريح: نقد الراوي، والكشف عن عيوبه، وعدم صدقه، وكونه غير جدير بالثقة.

التعديل والتجريح: يعنيان عملية النقد التاريخي.

الذهول عن المقاصد: عدم فهم حقيقة الخبر، أو التأويل الخاطئ والمغرض للأخبار والروايات، خدمة لمصلحة أو عصبية، أو انتماء، أو تأويل معين.

الجهل بطبائع الأحوال في العمران: الجهل بالقوانين الاجتماعية، وبطبيعة المجتمع.

II - التحليل:

أ - الإشكال: وقوع المؤرخين في الخطأ، أو مشكلة معرفة الحقيقة التاريخية.

- أسباب الوقوع في الخطأ:

- طبيعة الخبر

- التعصب والتحيز

- الثقة بالرواية

- الجهل بقوانين المجتمع وطبيعته

- التقرب والتزلف للحكام والوجهاء

- البحث عن المنافع

ب - الموقف:

- معرفة طبيعة المجتمع وقوانينه

- من ذلك: البداوة والتحضر، بل البدائية ثم التمدن

- تجنب التعصب

- الصراع الاجتماعي، أو الصراع من طبيعة المجتمع

- الصراع يؤدي إلى نشأة الدول، ويحدد مكانتها من التطور

والرقي

- معرفة حقيقة أن العمل هو مصدر الملكية، وتدبير المعاش، وهو

سبب العلم والصناعة

- العمل هو مصدر كل الحوادث الاجتماعية

- ضرورة اعتماد المؤرخ على النقد التاريخي

– الابتعاد عن الذاتية والخلصة هي أن موقف ابن خلدون من إشكالية معرفة الحقيقة التاريخية هو اعتماد المؤرخ على الواقع و طبيعة المجتمع، أو تحليه بـ «الموضوعية»
ج – الحجة:

– الموضوعية ممكنة، وبالتالي معرفة الحقيقة التاريخية ممكنة
– يمكن للمؤرخ أن يكون موضوعيا، وعالما حقيقيا، يضع تاريخا صحيحا، إذا هو:

– اعتمد على معرفة طبيعة المجتمع وقوانينه
– تجنب الذاتية بكل أشكالها
– نقد الأخبار والوثائق والروايات والآثار، معتمدا خاصة على طبيعة المجتمع وقوانينه
III - الخاتمة:

إشكالية الحقيقة التاريخية، في نظر ابن خلدون قابلة للحل، وبالتالي فإن وضع التاريخ الصحيح ممكن، إذا كان المؤرخ نزيها قادرا، وملتزما بالموضوعية وبالتالي متجنبنا لكل مزالق الوقوع في الذاتية، ولا بد له ليكون موضوعيا وماهرا من أن يعرف علم الاجتماع معرفة معمقة، ويكون بالتالي عارفا معرفة دقيقة لطبيعة المجتمع وقوانينه، وللتقنيات المتبعة في البحث مثل عملية النقد التاريخي.

تدرب أيها الدارس...

الموضوع الأول - مقال للتصميم

ما هو مفهوم العلم في البحوث التاريخية، إذا كانت الملاحظة والتجربة مستبعدتين؟

الموضوع الثاني - نص للتحليل:

اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب جم الفوائد شريف الغاية. إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم والملوك في دولهم وسياستهم، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا. فهو محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة وحسن نظر وثبتت يفضيان بصاحبهما إلى الحق وينكبان به عن المزلات والمغالط. لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران، والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق. و كثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وائمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا أو سمينا، ولم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلوا عن الحق، وتاهوا في ببداء الوهم والغلط، ولاسيما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر، إذ عرضت في الحكايات إذ هي مظنة الكذب ومطية الهذر. ولا بد من ردها إلى الأصول وعرضها على القواعد. وهذا كما نقل المسعودي وكثير من المؤرخين في جيوش بني إسرائيل بأن موسى عليه السلام أحصاهم في التيه بعد أن أجاز من يطيق حمل السلاح خاصة من ابن عشرين فما فوقها، فكانوا

ستمائة ألف أو يزيدون. ويذهل في ذلك عن تقدير مصر والشام واتساعهما لمثل هذا العدد من الجيوش. فلكل مملكة من الممالك حصّة من الحامية تتسع لها وتقوم بوظائفها وتضيق عما فوقها، تشهد بذلك العوائد المعروفة والأحوال المألوفة. ثم إن مثل هذه الجيوش البالغة إلى مثل هذا العدد، يبعد أن يقع بينها زحف أو قتال لضيق ساحة الأرض عنها، وبعدها، إذ اصطفت عن مدى البصر مرتين أو ثلاثاً أو يزيد، فكيف يقتتل هذان الفريقان، أو تكون غلبة أحد الصفين، وشيء من جوانبه لا يشعر بالجانب الآخر، والحاضر يشهد لذلك. فالماضي أشبه بالآتي من الماء بالماء.

ابن خلدون

المطلوب : أكتب مقالة، تعالج فيها الإشكال الذي يطرحه النص، وموقف صاحب النص منه، وحجته على هذا الموقف، والنتيجة التي ينتهي إليها في النهاية.